

المستشار
محمد علي سكيكر
رئيس محكمة الاستئناف

تشريعات التحكيم في مصر والدول العربية

يشتمل على :

- (١) شرح وافى لكافة نصوص قانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ وأعماله التحضيرية .
- (٢) التحكيم في تشريعات الدول العربية .
- (٣) التحكيم في بعض التشريعات الخاصة .
- (الفسائيب - الجمارك - قطاع الأعمال العام - النقل البحري - بورصة البضائع) .
- (٤) اتفاقية عمان العربية للتحكيم الدولي .
- (٥) الأحكام الصادرة في شأن التحكيم مع محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا .

٢٠٠٦م

فهرس المحتويات

الموضوع	بند	صفحة
اهداء	١	١
مقدمة	١	٣
سمات نظام التحكيم وخصائصه	٢	٥
التمييز بين التحكيم وغيره من الأنظمة الأخرى	٣	٧
التحكيم والقضاء	٤	٧
التحكيم ونظام التوفيق في المنازعات	٥	١٠
التحكيم والخبرة	٦	١٢
مدى إمكانية توحيد القواعد التي تحكم التحكيم التجاري الدولي	٧	١٣
الجهود المبذولة من أجل وضع نظام عربي موحد للتحكيم التجاري	٨	١٥
أولاً: القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية		١٧
- التعليق على القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية		٢١
مدى سرية قانون التحكيم		٢٣
نص قانوني (المادة الأولى)	٩	٢٣
التعليق	١٠	٢٣
التحكيم التجاري		٢٦
نص قانوني (المادة الثانية)	١١	٢٦

بند	صفحة	الموضوع
٤٠	٢٦	نص قانوني (المادة التاسعة)
٤٠	٢٧	التعليق
٤٢	٢٨	كيفية الاتفاق على اللجوء للتحكيم
٤٢	٢٨	نص قانوني (المادة العاشرة)
٤٢	٢٩	التعليق
٤٤	٣٠	طبيعة الاتفاق على التحكيم
٤٤	٣١	مدى ارتباط الاتفاق على التحكيم بالنزاع
٤٥		أطراف التحكيم والمسائل التي لا يجوز التحكيم بشأنها
٤٥	٣٢	نص قانوني (المادة الحادية عشر)
٤٥	٣٣	التعليق
٤٦	٣٤	الأهلية اللازم توافرها لصحة إجراء التحكيم
٤٧	٣٥	المسائل التي لا يمكن إجراء تحكيم بشأنها
٤٧	٣٦	أولاً: المسائل الجنائية
٤٨	٣٧	ثانياً: المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية
٤٩	٣٨	ثالثاً: المسائل المتعلقة بالجنسية
٥٥	٣٩	رابعاً: المنازعات المتعلقة بالتنفيذ
٥٢		وجوب أن يكون الاتفاق على التحكيم مكتوباً
٥٢	٤٠	نص قانوني (المادة الثانية عشر)
٥٢	٤١	التعليق
٥٤		الحالة التي يجب فيها الحكم بعدم قبول الدعوى
٥٤	٤٢	نص قانوني (المادة الثالثة عشر)
٥٤	٤٣	التعليق

بند	صفحة	الموضوع
١٢	٢٦	التعليق
١٣	٢٨	التحكيم التجاري الدولي
١٣	٢٨	نص قانوني (المادة الثالثة)
١٤	٢٨	التعليق
١٥	٣٠	الحالات التي يعتبر فيها التحكيم تجارياً دولياً
		مدلول الأنفاظ الواردة في قانون التحكيم المصري
١٦	٣٢	نص قانوني (المادة الرابعة)
١٧	٣٢	التعليق
		مدى حق طرفي التحكيم والغير في اختيار الإجراءات الواجبة الاتباع
١٨	٣٤	نص قانوني (المادة الخامسة)
١٩	٣٤	التعليق
		وجوب اتباع ما اتفق عليه الطرفين
٢٠	٣٥	نص قانوني (المادة السادسة)
٢١	٣٥	التعليق
		كيفية اعلان طرفي التحكيم
٢٢	٣٦	نص قانوني (المادة السابعة)
٢٣	٣٦	التعليق
		نزول طرفي التحكيم عن الحق في الاعتراض
٢٤	٣٨	نص قانوني (المادة الثامنة)
٢٥	٣٨	التعليق
		المحكمة المختصة بنظر المسائل المتعلقة بالتحكيم
٤٠		

الموضوع	بند	صفحة
قضاء المحكمة بعدم القبول (ابعاد القضاة عن الفصل في النزاع)	٤٣	٥٥
الدفع بعدم قبول الدعوي لا يتعلق بالنظام العام لجوء أحد طرفي التحكيم إلى القضاء لا يمنع أعمال إجراءات التحكيم	٤٤	٥٥
حق المحكمة المختصة بنظر النزاع في اتخاذ تدابير تحفظية	٤٥	٥٦
نص قانوني (المادة الرابعة عشر)	٤٦	٥٧
التعليق	٤٧	٥٧
اختصاص القضاء المستعجل باتخاذ تدابير مؤقتة أو تحفظية	٤٨	٥٧
كيفية تشكيل هيئة التحكيم	٤٩	٥٩
نص قانوني (المادة الخامسة عشر)	٤٩	٥٩
التعليق	٥٠	٥٩
الشروط التي يجب توافرها فيمن يعين محكماً	٥١	٦١
نص قانوني (المادة السادسة عشر)	٥١	٦١
التعليق	٥٢	٦١
الشروط التي يجب توافرها فيمن يعين محكماً القانون لم يشترط فيمن يعين محكماً أن يكون من جنس أو جنسية محددة	٥٣	٦١
يجب أن يعبر المحكم عن قبوله لأمورية التحكيم كتابة	٥٤	٦٣
يجب على من يعين محكماً أن يفسح عن قبوله عن أية ظروف من شأنها إثارة شكوك حول استقلاله أو حيادته	٥٥	٦٤
	٥٦	٦٤

الموضوع	بند	صفحة
كيفية اختيار هيئة التحكيم		٦٥
نص قانوني (المادة السابعة عشر)	٥٧	٦٥
التعليق	٥٨	٦٦
المشروع أعطي طرفي النزاع حرية كاملة عند اختيارهم لهيئة التحكيم	٥٩	٦٧
القضاة لا يتدخل في تشكيل هيئة التحكيم إلا عند الضرورة	٦٠	٦٨
يجب على المحكمة عند التدخل في تشكيل هيئة التحكيم مراعاة الشروط الواجب توافرها	٦١	٦٨
تعيين المحكمين	٦٢	٦٩
حالة عدم قيام أحد الطرفين بتعيين محكم عنه أو عدم اتفاق الطرفين على تعيين المحكم	٦٣	٦٩
أجاز المشروع لطرفي التحكيم أن يلبثوا في تشكيل هيئة التحكيم إلى مراكز التحكيم وتفويضها في هذا الشأن	٦٤	٦٩
يجب على المحكمة مراعاة توافر الشروط التي يستلزمها القانون فيمن تختاره للتحكيم	٦٥	٧٠
الجزء، على مخالفة القواعد التي تم اتفاق طرفي التحكيم عليها	٦٦	٧٠
الحالات التي يجوز فيها اتخاذ إجراءات رد المحكم		٧١
نص قانوني (المادة الثامنة عشر)	٦٧	٧١
التعليق	٦٨	٧١
كيفية تقديم طلب رد هيئة التحكيم		٧٢
نص قانوني (المادة التاسعة عشر)	٦٩	٧٢

بند	صفحة	الموضوع
		حق هيئة التحكيم في الفصل فيما يبدى أمامها
٨٢		من دفع
٨٢	٨٤	نص قانوني (المادة الثانية والعشرون)
٨٢	٨٥	التعليق
		الفصل في الدفع المبدي بعدم اختصاص هيئة التحكيم
٨٣	٨٦	قبل الفصل في الموضوع
٨٤	٨٧	الأثر الذي يترتب على سقوط ميعاد التحكيم
٨٤	٨٨	حق هيئة التحكيم بالفصل في الدفع
٨٤	٨٩	كيفية قيام هيئة التحكيم بالفصل في الدفع
٨٥	٩٠	ميعاد ابداء الدفع أمام هيئة التحكيم
		الأثر المترتب على قيام هيئة التحكيم برفض الدفع
٨٥	٩١	المبدي أمامها
		المرونة التي تنسم بها منازعة التحكيم خلافاً للخصومة
٨٦	٩٢	القضائية
٨٧		استقلال شرط التحكيم عن شروط العقد الأخرى
٨٧	٩٣	نص قانوني (المادة الثالثة والعشرون)
٨٧	٩٤	التعليق
٨٧	٩٥	الأثر الذي يترتب على بطلان العقد الأصلي
٨٨	٩٦	الأثر الذي يترتب على بطلان شرط التحكيم
٨٩	٩٧	الفرق بين العقد الأصلي وشرط التحكيم
		حق هيئة التحكيم في اتخاذ تدابير مؤقتة أو
٩٠		تحفظية
٩٠	٩٨	نص قانوني (المادة الرابعة والعشرون)
٩٠	٩٩	التعليق

بند	صفحة	الموضوع
٧٠	٧٣	التعليق
		الإجراءات التي يجب اتباعها لاتخاذ إجراءات رد هيئة
٧١	٧٣	التحكيم
		عدم قبول طلب رد المحكم إذا كان قد سبق تقديم طلب رد
٧٢	٧٤	نفس المحكم في ذات التحكيم
٧٢	٧٤	عدم قابلية الحكم الصادر في طلب الرد للطعن
		لا يترتب على تقديم طلب رد المحكم وقف إجراءات
٧٤	٧٥	التحكيم
٧٥	٧٥	الأثر المترتب على صدور حكم برد المحكم
٧٦	٧٦	حق المحكمة المختصة إنهاء مهمة المحكم
٧٦	٧٦	نص قانوني (المادة العشرون)
٧٦	٧٧	التعليق
		الحالات التي يجوز فيها للمحكمة المختصة إصدار أمراً
٧٨	٧٦	بانها . مهمة التحكيم
		الإجراءات التي يشرها المحكم قبل أنها . مهمته تكون
٧٩	٧٨	صحيحة
٨٠	٧٩	الأمر يختلف في حالة رد المحكم نتيجة عدم حياده
		الحالات التي يجب فيها تعيين محكم بديل
٨٠	٨٠	للمحكم السابق
٨٠	٨١	نص قانوني (المادة الحادية والعشرون)
٨٠	٨٢	التعليق
٨٠	٨٣	أسباب انتهاء مهمة المحكم

بند	صفحة	الموضوع
١٠٠		مكان انعقاد التحكيم
١١٧	١٠٠	نص قانوني (المادة الثامنة والعشرون)
١١٨	١٠٠	التعليق
١٠٢		تحديد اللغة المستخدمة في التحكيم
١١٩	١٠٢	نص قانوني (المادة التاسعة والعشرون)
١٢٠	١٠٢	التعليق
		الإجراءات التي يجب على طرفي التحكيم القيام بها
١٢١	١٠٤	نص قانوني (المادة الثلاثون)
١٢٢	١٠٤	التعليق
		الإجراءات التي يجب على المدعي القيام بها لاتخاذ
١٢٣	١٠٥	المخضومة
		الإجراء الذي يجب على المدعي عليه في خصومة
١٢٤	١٠٥	التحكيم القيام به
		تبادل المستندات بين الطرفين وهيئة التحكيم
١٢٥	١٠٧	نص قانوني (المادة الحادية والثلاثين)
١٢٦	١٠٧	التعليق
		حكمة المشرع بشأن ما استوجبه من تبادل المذكرات
١٢٧	١٠٧	والمستندات وتقارير الخبراء
		حق طرفي التحكيم في تعديل طلباتهم
١٢٨	١١٠	نص قانوني (المادة الثانية والثلاثين)
١٢٩	١١٠	التعليق
١٣٠	١١٠	المقصود بتعديل الطلبات وأوجه الدفاع

بند	صفحة	الموضوع
١٠٠	٩١	حق هيئة التحكيم في اتخاذ إجراءات وقتية وتحفظية
		اتفاق طرفي التحكيم على ما يجب أن تتبعه
		هيئة التحكيم من إجراءات
١٠١	٩٢	نص قانوني (المادة الخامسة والعشرون)
١٠٢	٩٢	التعليق
١٠٣	٩٣	المقصود بإجراءات التحكيم
١٠٤	٩٣	يجب على هيئة التحكيم اتباع ما اتفق عليه طرفيه
		متى يجوز لهيئة التحكيم اختيار الإجراءات التي يجب
١٠٥	٩٤	اتباعها
		ما الذي يترتب على مخالفة إجراءات التحكيم للنظام
١٠٦	٩٥	العام
		المساواة بين طرفي التحكيم أمام هيئة التحكيم
١٠٧	٩٦	نص قانوني (المادة السادسة والعشرون)
١٠٨	٩٦	التعليق
١٠٩	٩٦	كيفية تطبيق مبدأ المساواة بين طرفي التحكيم
		تاريخ بدء إجراءات التحكيم
١١٠	٩٨	نص قانوني (المادة السابعة والعشرون)
١١١	٩٨	التعليق
١١٢	٩٨	ميعاد بدء الإجراءات
١١٣	٩٨	ماهية طلب التحكيم
١١٤	٩٨	ميعاد بدء خصومة التحكيم
١١٥	٩٩	أهمية تحديد ميعاد بدء خصومة التحكيم
١١٦	٩٩	كيفية تسليم الأوراق الخاصة بالتحكيم

بند	صفحة	الموضوع
١٢١	١٤٥	حق هيئة التحكيم في الاستعانة بالخبراء
١٢٢	١٤٦	يجب على هيئة التحكيم اخطار طرفيه بتقرير الخبير
١٢٢	١٤٧	مدى جواز مناقشة الخبير المعين من قبل هيئة التحكيم
		اختصاصات رئيس المحكمة المختصة بنظر
١٢٣		التحكيم
١٢٣	١٤٨	نص قانوني (المادة السابعة والثلاثين)
١٢٣	١٤٩	التعليق
١٢٥		انقطاع خصومة التحكيم والآثار المترتبة عليه
١٢٥	١٥٠	نص قانوني (المادة الثامنة والثلاثين)
١٢٥	١٥١	التعليق
١٢٥	١٥٢	المقصود بانقطاع الخصومة
١٢٥	١٥٣	حالات انقطاع الخصومة
١٢٦	١٥٤	الأثر الذي يترتب على انقطاع خصومة التحكيم
١٢٧	١٥٥	حالة وفاة المحكم أو فقد أهليته
		القواعد التي يجب على هيئة التحكيم تطبيقها
١٢٨		على النزاع
١٢٨	١٥٦	نص قانوني (المادة التاسعة والثلاثين)
١٢٨	١٥٧	التعليق
١٢٩	١٥٨	المقصود بالقواعد القانونية
		يجب تطبيق القواعد الموضوعية في القانون المتفق عليه
١٣٠	١٥٩	دون قواعد النزاع
١٣٠	١٦٠	من حق هيئة التحكيم اختيار القانون الواجب التطبيق
١٣١	١٦١	تفويض هيئة التحكيم بالصلح

بند	صفحة	الموضوع
		الإجراءات التي يجب اتباعها في جلسات
١١٢		التحكيم
١١٢	١٣١	نص قانوني (المادة الثالثة والثلاثين)
١١٢	١٣٢	التعليق
١١٣	١٣٣	طبيعة جلسات هيئة التحكيم
		كيفية اخطار هيئة التحكيم لطرفيه ببعاد الجلسات
١١٤	١٣٤	والاجتماعات
١١٤	١٣٥	تدوين ما يدور بجلسات التحكيم
		بتم سماع الشهود والخبراء أمام هيئة التحكيم بغير أداء
١١٥	١٣٦	يمين
		حالة تخلف طرفي التحكيم أو أحدهما عن
١١٦		القيام بما تطلبه القانون
١١٦	١٣٧	نص قانوني (المادة الرابعة والثلاثين)
١١٦	١٣٨	التعليق
		عدم قيام المدعي بتقديم بيان مكتوب للمدعى عليه
١١٦	١٣٩	وللمحكمن
١١٧	١٤٠	عدم مبادرة المدعي عليه بتقديم مذكرة بدفاعة
		عدم امتثال أحد طرفي التحكيم بالحضور لا يؤثر
١١٨		في الحكم الصادر في النزاع
١١٨	١٤١	نص قانوني (المادة الخامسة والثلاثين)
١١٨	١٤٢	التعليق
١٢٠		حق هيئة التحكيم في تعيين خبراء
١٢٠	١٤٣	نص قانوني (المادة السادسة والثلاثين)
١٢٠	١٤٤	التعليق

صفحة	بند	الموضوع
١٣٩	١٧٧	يجب أن يكون الحكم الصادر في التحكيم مكتوباً
١٣٩	١٧٨	توقيع هيئة المحكمين على الحكم الصادر منها
١٣٩	١٧٩	وجوب صدور حكم التحكيم مسبقاً
١٤٠	١٨٠	البيانات التي يجب اشتغال الحكم عليها
١٤١		تسليم حكم هيئة المحكمين لطرفي التحكيم
١٤١	١٨١	نص قانوني (المادة الرابعة والأربعين)
١٤١	١٨٢	التعليق
١٤٣		كيفية احتساب ميعاد التحكيم وحالات وقفه
١٤٣	١٨٣	نص قانوني (المادة الخامسة والأربعين)
١٤٣	١٨٤	التعليق
١٤٤	١٨٥	الأصل أن ميعاد التحكيم يتوقف على إرادة طرفيه
		حالة تدخل المشرع لتحديد ميعاد لانها - إجراءات التحكيم والحكم فيه
١٤٤	١٨٦	التحكيم والحكم فيه
١٤٥	١٨٧	الأثر المترتب على عدم صدور الحكم في الميعاد السابق
١٤٥	١٨٨	بدء الميعاد الذي يتم اصدار حكم التحكيم خلاله
		المدة الإضافية التي يجوز لطرفي التحكيم الاتفاق
١٤٥	١٨٩	عليها
١٤٦	١٩٠	سلطة هيئة التحكيم التقديرية بشأن مد ميعاد التحكيم
		الأثر المترتب على عدم صدور حكم التحكيم خلال الميعاد
١٤٦	١٩١	الأصلي والميعاد الإضافي
		مدي حرص المشرع على احترام الميعاد المحدد لاصدار
١٤٦	١٩٢	حكم التحكيم خلاله
		حالات وقف الميعاد المحدد لانها - إجراءات التحكيم
١٤٧	١٩٣	والحكم فيه

صفحة	بند	الموضوع
١٣٢		كيفية صدور الحكم الصادر من هيئة التحكيم
١٣٢	١٦٢	نص قانوني (المادة الأربعين)
١٣٢	١٦٣	التعليق
١٣٢	١٦٤	المتصود بالمداولة
		وجوب اشتراك جميع المحكمين في المداولة واصدار
١٣٣	١٦٥	الحكم
١٣٣	١٦٦	سرية المداولة
		اتفاق الطرفين على تسوية النزاع خلال اتخاذ
١٣٤		إجراءات التحكيم
١٣٤	١٦٧	نص قانوني (المادة الحادية والأربعين)
١٣٤	١٦٨	التعليق
١٣٤	١٦٩	مدي جواز اتفاق طرفي التحكيم على تسوية النزاع
١٣٥	١٧٠	طبيعة القرار الصادر بانها - إجراءات التحكيم
		حق هيئة التحكيم اصدار أحكاماً وقتية أو في
١٣٦		جزء من الطلبات
١٣٦	١٧١	نص قانوني (المادة الثانية والأربعين)
١٣٦	١٧٢	التعليق
١٣٦	١٧٣	حق هيئة التحكيم اصدار أحكاماً وقتية
		حق هيئة التحكيم اصدار أحكاماً في بعض الطلبات
١٣٧	١٧٤	المعرضة عليها
		الشروط التي يجب توافرها في حكم هيئة
١٣٨		التحكيم
١٣٨	١٧٥	نص قانوني (المادة الثالثة والأربعين)
١٣٨	١٧٦	التعليق

صفحة	بند	الموضوع
١٥٤	٢٠٦	الغرض من ايداع حكم التحكيم
١٥٤	٢٠٧	قلم الكتاب الذي يتم ايداع الحكم فيه
		يجب على قلم الكتاب تحرير محضراً يفيد إستلام
١٥٤	٢٠٨	الحكم
١٥٥		عوارض خصومة التحكيم
١٥٥	٢٠٩	نص قانوني (المادة الثامنة والأربعين)
١٥٥	٢١٠	التعليق
		انتهاؤها - إجراءات التحكيم بصدور حكماً أو أمراً
١٥٦	٢١١	بانهاؤها
		الحالات التي يجوز فيها لهيئة التحكيم صدور قراراً
١٥٦	٢١٢	بانهاؤها - إجراءاته
١٥٧	٢١٣	انتهاؤها - مأمورية التحكيم بانهاؤها - إجراءاته
١٥٨		كيفية تفسير الحكم الصادر في التحكيم
١٥٨	٢١٤	نص قانوني (المادة التاسعة والأربعين)
١٥٨	٢١٥	التعليق
		من حق طرفي التحكيم طلب تفسير ما ورد بالحكم من
١٥٩	٢١٦	غموض
		هل يجوز لهيئة التحكيم تقديم طلب تفسير منطوق
١٥٩	٢١٧	الحكم الصادر منها
١٦٠	٢١٨	الميعاد الذي يجب تقديم طلب التفسير خلاله
		يجب على طالب تفسير منطوق الحكم اعلان الخصم
١٦٠	٢١٩	الأخر
		هل يجوز تقديم طلب تفسير بشأن ما وقع في أسباب
١٦١	٢٢١	الحكم من غموض أو إبهام

صفحة	بند	الموضوع
		كيفية حساب امتداد الميعاد المحدد لصدور حكم
١٤٨	١٩٤	التحكيم
		الحالات التي يجوز فيها وقف إجراءات التحكيم
١٤٩		وميعاده
١٤٩	١٩٥	نص قانوني (المادة السادسة والأربعين)
١٤٩	١٩٦	التعليق
		الحالات التي يجب فيها علي هيئة التحكيم أن تأمر
١٤٩	١٩٧	بوقف إجراءات التحكيم
		حق هيئة التحكيم في الاستمرار في اتخاذ اجراءات
		التحكيم والفصل فيه بالرغم من توافق حالة من الحالات
١٥٠	١٩٨	السابقة
١٥١	١٩٩	وقف إجراءات التحكيم يخضع لتقدير هيئة التحكيم
		الأثار التي تترتب علي صدور قرار من هيئة التحكيم
١٥١	٢٠٠	بوقف الإجراءات
		كيفية ايداع حكم التحكيم بقلم كتاب المحكمة
١٥٢		المختصة
١٥٢	٢٠١	نص قانوني (المادة السابعة والأربعين)
١٥٢	٢٠٢	التعليق
		الأحكام التي يتعين ايداعها بقلم كتاب المحكمة
١٥٣	٢٠٣	المختصة
		الشخص المكلف بايداع الحكم الصادر من هيئة
١٥٣	٢٠٤	التحكيم
		وجوب توقيع الحكم الصادر في التحكيم من الطرفين
١٥٣	٢٠٥	الصادر لصالحه الحكم

بند	صفحة	الموضوع
		يتعين على هيئة التحكيم عدم تجاوز حذود السلطة
١٦٩	٢٣٧	الممنوحة لها عند الفصل فيما اغفلته من طلبات
١٧٠		عدم قابلية أحكام التحكيم للطعن عليها
١٧٠	٢٣٨	نص قانوني (المادة الثانية والخمسين)
١٧٠	٢٣٩	التعليق
١٧٢		حالات قبول دعوى بطلان حكم التحكيم
١٧٢	٢٤٠	نص قانوني (المادة الثالثة والخمسين)
١٧٣	٢٤١	التعليق
١٧٣	٢٤٢	الحالات التي تقبل فيها دعوى بطلان حكم التحكيم
		ميعاد رفع دعوى البطلان والمحكمة المختصة
١٧٥		بنظرها
١٧٥	٢٤٣	نص قانوني (المادة الرابعة والخمسين)
١٧٥	٢٤٤	التعليق
١٧٦	٢٤٥	الميعاد المحدد لرفع دعوى بطلان حكم التحكيم
١٧٦	٢٤٦	كيفية إعلان المحكوم عليه بحكم التحكيم
١٧٧	٢٤٧	المحكمة المختصة بنظر دعوى بطلان حكم التحكيم
١٧٨		حجية أحكام هيئة التحكيم
١٧٨	٢٤٨	نص قانوني (المادة الخامسة والخمسين)
١٧٨	٢٤٩	التعليق
		المقصود بما نص عليه الشرع من أن أحكام التحكيم
١٧٩	٢٥٠	واجبة النفاذ
١٨٠		كيفية صدور أمر بتنفيذ حكم التحكيم
١٨٠	٢٥١	نص قانوني (المادة السادسة والخمسين)
١٨٠	٢٥٢	التعليق

بند	صفحة	الموضوع
١٦٢	٢٢٢	التفسير مكملاً للحكم الصادر في خصومة التحكيم
		كيفية تصحيح ما وقع في حكم التحكيم من
١٦٣		اخطاء مادية أو حسابية
١٦٣	٢٢٣	نص قانوني (المادة الخمسين)
١٦٣	٢٢٤	التعليق
١٦٤	٢٢٥	مؤدى الاخطاء التي يجب تصحيحها
١٦٤	٢٢٦	من يكون من حقه طلب اجراء التصحيح
١٦٤	٢٢٧	المدة التي يجب اجراء التصحيح خلالها
١٦٥	٢٢٨	كيفية اجراء التصحيح
		تجاوز هيئة التحكيم سلطتها في اجراء تصحيح ما
١٦٥	٢٢٩	وقعت فيه من اخطاء
١٦٦		كيفية اصدار حكماً اضافياً في التحكيم
١٦٦	٢٣٠	نص قانوني (المادة الحادية والخمسين)
١٦٦	٢٣١	التعليق
		يجب أن تكون هناك طلبات تم اغفال الفصل فيها حتى
١٦٦	٢٣٢	يمكن اصدار حكم اضافي
١٦٧	٢٣٣	الميعاد الذي يتعين خلاله تقديم طلب الاغفال
		ميعاد اصدار الحكم الإضافي بشأن الطلبات التي اغفل
١٦٧	٢٣٤	الفصل فيها
		الشروط التي يجب توافرها في الطلبات التي اغفل
١٦٨	٢٣٥	الفصل فيها لامكان صدور حكماً اضافياً بشأنها
		الأصل أن مهنة هيئة التحكيم تنتهي بانتهاء اجراءات
١٦٨	٢٣٦	التحكيم وصدور حكم بشأنها

بند	صفحة	الموضوع
١٩٤	٢٦٦	التحكيم في قانون سوق رأس المال رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢
١٩٦	٢٦٧	التحكيم في عقد النقل البحري
١٩٦	٢٦٨	التحكيم في المنازعات الخاصة بهورصة البضائع الحاضرة للأقطان
١٩٨	٢٦٩	التحكيم في قانون ضريبة المبيعات
١٩٩	٢٧٠	التحكيم في قانون الجمارك
٢٠٣		ثالثاً: الأحكام الصادرة من محكمة النقض بشأن منازعات التحكيم
٢٥٧		الملاحق
٢٥٩		(١) المذكرة الإيضاحية للقانون
٢٧١		(٢) القرارات التنفيذية والتنظيمية الصادرة من السيد المستشار وزير العدل
٢٨٣		(٣) الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض نصوص القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية
٣٠٩		(٤) نصوص التشريعات الخاصة بالتحكيم في الدول العربية
٣٩٣		(٥) نصوص اتفاقية عمان العربية للتحكيم التجاري
٤١١		المراجع
٤١٣		الفهرس

بند	صفحة	الموضوع
١٨١	٢٥٣	المحكمة المختصة بأصدار أمر التنفيذ
١٨١	٢٥٤	يجب التقدم إلى المحكمة المختصة بعريضة تتضمن طلب إصدار أمراً بتنفيذ الحكم
١٨٢	٢٥٥	طبيعة الأمر الصادر بتنفيذ هيئة المحكمين
١٨٣	٢٥٦	الرقابة القضائية للمحكمة المختصة بشأن الحكم الصادر من هيئة التحكيم
١٨٥		الأثر المترتب على رفع دعوى بطلان حكم التحكيم
١٨٥	٢٥٧	نص قانوني (المادة السابعة والخمسين)
١٨٥	٢٥٨	التعليق
١٨٦	٢٥٩	مدى سلطة المحكمة المختصة بالفصل في دعوى بطلان حكم التحكيم في أن تصدر أمراً بوقف تنفيذه
١٨٧	٢٦٠	المدة التي يتعين فيها على المحكمة الفصل في طلب وقف التنفيذ
١٨٧	٢٦١	الأثر المترتب على وقف تنفيذ الحكم
١٨٧	٢٦٢	المدة التي يجب خلالها الفصل في دعوى بطلان حكم التحكيم
١٨٨		وجوب انقضاء ميعاد رفع دعوى البطلان كشرط لقبول طلب تنفيذ الحكم
١٨٨	٢٦٣	نص قانوني (المادة الثامنة والخمسين)
١٨٨	٢٦٤	التعليق
١٩١		ثانياً: التحكيم الوارد في بعض التشريعات الخاصة
١٩٣	٢٦٥	التحكيم في قانون قطاع الأعمال العام

كتب للمؤلف

- ١- المدونة الجنائية الشاملة الميسرة ٣ أجزاء (ط - ٢٠٠٥).
- ٢- موسوعة شرح القانون المدني (تنقيح) ١٦ جزء.
- ٣- شرح وتعليق على القانون ٧ لسنة ٢٠٠٠ بشأن لجان التوفيق في المنازعات (ط - ٢٠٠٥).
- ٤- شرح وتعليق على القانونين ١٠، ١١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن إنشاء محكمة الأسرة وصندوق تأمين الأسرة (ط - ٢٠٠٥).
- ٥- الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، (ط - ٢٠٠٥).
- ٦- مكافحة جريمة غسل الأموال على المستويين المصري والعالى.
- ٧- شرح وتعليق على القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضرائب على الدخل (ط - ٢٠٠٥).
- ٨- حقوق الطفل في الشرائع والتشريع. (ط - ٢٠٠٥).